المدرسة ودورها في التربية على قيم المُواطنة والسلوك المدني

د. حسن الإدريسي
باحث مغربي، حاصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة محمد الخامس بالرباط
المغرب

ملخص:

يحاول هذا المقال تسليط الضوء على دور المدرسة المغربية في التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني لدى المتعلمات والمتعلمين، من خلال تشبعهم بقيم التسامح والكرامة والديمقراطية والمساواة والاحترام والواجب والمسؤولية وغيرها من القيم الرامية إلى تكوين تلميذ- مُواطن صالح، مُنفتح ومستقل، ومُدرك لحقوقه وواجباته، وذلك تماشيا مع **فلسفة الميثاق الوطني للتربية والتكوين** (2000) **والرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030** الهادفة إلى ترسيخ مطلب المواطنة والسلوك المدني، لا سيما أن المواطنة إحساس والسلوك ممارسة. كما يرصد أيضا بعض الصعوبات والتحديات التي تعيق تحقيق وأجرأة هذا المطلب، وسُبل تجاوزها.

الكلمات المفتاحية: المدرسة، التربية، القيم، المواطنة، السلوك المدني.

Abstract:

This article tries to shed light on the role of the Moroccan school in educating learners on the values of citizenship and Civic Competence, through implementing in them values such as tolerance, dignity, democracy, equality, respect, duty, responsibility, and other values. Also, the objective is to shape students into a great citizen who is open-minded, independent, and aware of their rights and responsibilities. This aligns with the philosophy of the ***National Character for Education and Training (2000)*** and the ***Strategic Vision of Reform 2015-2030*** which aim to establish the principles of citizenship and Civic competence, as citizenship is not just a sentiment, but also a set of practices. Moreover, the article highlights the difficulties and challenges that obstruct achieving this goal as well as ways to surpass them.

Keywords: School, Education,Values,Citizenship,Civic Competence.

مقدمة

تكتسي القيم والتربية على فضائلها أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع، لكونها تعد أحد مرتكزات الحياة الإنسانية في جانبيها الفردي والاجتماعي، ومن المداخل الكبرى للرقي والتقدم والازدهار. لذلك، تعتبر التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني من المهام والمسؤوليات الملقاة على منظومة التربية والتكوين ومؤسسات وهيئات المجتمع المدني، ولا سيما المدرسة اعتبارا لمكانتها ووظيفتها الجوهرية المتمثلة أساسا في "التنشئة الاجتماعية"، إذ تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية والحرية والكرامة والمسؤولية والتسامح والحوار والإيمان بالاختلاف وغيرها من قيم المواطنة لدى الناشئة.

وبالرغم من المجهودات المبذولة التي تقوم بها الدولة في منظومة التربية والتكوين، وخصوصا في مجال التربية على القيم، مُواكبة لمستجدات العصر ولدينامية الإصلاحات التي يعرفها البلاد، فإن مُعاينة بعض مظاهر السلوك اللامدني في بعض مؤسساتنا التربوية اليوم يكشف بالملموس مدى محدودية هاته الإصلاحات المنشودة والمعلن عليها سواء في الدستور الجديد (فاتح يوليوز 2011) بوصفه القانون الأسمى للدولة، أو في الميثاق الوطني للتربية والتكوين(2000)، وكذا الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015- 2030 والتي جعلت ضمن غاياتها الأسمى التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة وفضائل السلوك المدني ومُحاربة كل أشكال العنف والتمييز والإقصاء خيارا استراتيجيا لا محيد عنه.

من هنا، تبدو مشروعية التساؤل حول دور المدرسة – بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية- في التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني، ومن تم الإسهام في ترسيخها كثقافة وممارسة يومية تنعكس بشكل تلقائي ومباشر في سلوكات المتعلمات والمتعلمين. فما هي دلالات وأبعاد مفهومي المواطنة والسلوك المدني في الحقل التربوي وباقي الحقول المعرفية الأخرى ذات صلة بالتربية؟ وكيف يمكن لمدرسة اليوم أن تساهم في نشر وترسيخ قيم المواطنة والحس المدني لدى المتعلمين والمتعلمات؟ بمعنى آخر، كيف يمكن تحويل الخطاب المتعلق بقيم المواطنة والسلوك المدني إلى ممارسات تتجسد بشكل تلقائي ومباشر في سلوكات الناشئة داخل الفصل وخارجه؟ وما مدى ملاءمة المقاربات البيداغوجية والمناهج التربوية والبرامج الدراسية المعتمدة لخصوصيات التربية على المواطنة والسلوك المدني؟

لمعالجة هذه التساؤلات خصصنا ثلاثة محاور أساسية، **الأول** يُسائل المفاهيم النظرية المرتبطة بالمواطنة والسلوك المدني والبحث في جذورها الفكرية والفلسفية والحقوقية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى المتعلقة بمنظومة التربية والقيم. **والثاني** يركز على دور المدرسة في التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني بغية إعداد تلميذ- مُواطن صالح، مُتشبع بهويته ومُدرك لحقوقه وواجباته. أما **الثالث** فيتوخى الوقوف عند الصعوبات والتحديات التي تعيق تحقيق هذا الرهان المجتمعي المتمثل في المدرسة المواطنة وسُبل تجاوزها.

1. دلالة مفهومي المُواطنة والسلوك المدني

إن إدراك دلالة مفهومي المواطنة والسلوك والمدني يقتضي وضعهما في سياقهما التاريخي، فعند اليونان ترتكز المواطنة على قيم المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين، غير أن صفة المواطنة لم تكن تشمل إلاّ فئة قليلة هم تحديدا الرجال الأحرار، بينما تم استبعاد العبيد والنساء والأطفال وكذلك الأجانب من هذه الصفة، فالمواطن عند اليونان هو "اليوناني الحر". ومن هنا، فإن المواطنة عند اليونان كانت حالة من عدم المساواة. وهو المفهوم الذي ساد تقريبا في الحقبة الوسيطة؛ الإسلامية والمسيحية، حيث المواطن هو الفرد المنتمي للعقيدة السائدة في الدولة، وظلت المرأة والعبيد دون صفة المواطنة.

لكن مع المرحلة الحديثة (القرن 17م)، خصوصا مع الثورة الفرنسية (1789م) وما أعقبها من إصدار **بيان حقوق الإنسان والمواطن(24 يونيو 1793)**(*Déclaration des droits de l'homme et du citoyen*[1])، عرف مفهوم المواطنة تطورا كبيرا، بحيث صار يشمل الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إقرار مبدأ المساواة أمام القانون. ومع عصر الأنوار(القرن 18م)، وبالخصوص مع فلاسفة العقد الاجتماعي أمثال جون لوك J.Locke[2] في رسالته عن "التسامح" (***Lettre sur la tolérance***)

و"مقال في الحكم المدني"(*Traité du gouvernement civil*)، وجان جاك روسو[3] *J-J. Rousseau* في عقده الإجتماعي (***Du contrat social ou Principes du droit politique***)، إلى جانب مونتسكيو[4] *Montesquieu* وعمله الموسوم ب"روح القوانين"(***Esprit des Lois***) صار مفهوم المواطنة مقترنا بمفهوم المساواة؛ المساواة في الحقوق، والمساواة أمام القانون. لذلك، كانت "المساواة السياسية مقدمة لازمة وشرط ضروري للمساواة الاجتماعية"[5]، ومن هنا يبدو الارتباط الوثيق بين المواطنة والسلوك المدني، ف"المواطنة الصالحة تقتضي التحلي بمنظومة من القيم الأخلاقية التي تجعل المواطنين أفرادا معتزين بوطنهم، محترمين لغيرهم، ملتزمين بواجباتهم، مدركين لحقوقهم"[6].

❖ دلالة المُواطنة

يعود أصل كلمة مواطنة في أصلها الاشتقاقي إلى الكلمة اليونانية *(Politeia)* المشتقة من كلمة *(Polis)* والتي تعني المدينة، ومنها اشتقت كلمة *(Citizenship)* في اللغة الإنجليزية المأخوذة من كلمة *(City)* وكذلك كلمة *(Citoyenneté)* في اللغة الفرنسية المشتقة بدورها من كلمة *(Cité)* وتعني هذه الكلمات في اللغات المذكورة "المدينة".

أما في معجم لسان العرب لابن منظور فنجد ما يلي "وطن: الوطن، المنزل، تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله (...)، وَطَنَ بالمكان وأوطن: أقام وأوطنه اتخذه وطنا. يُقال: أوطن فُلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها"[7].

يبدو من خلال التعاريف السابقة أن لفظ المواطنة مأخوذ من وطن الدالة على اسم مكان الذي يُقيم فيه الإنسان. وتترجم كلمة المواطنين في بعض المعاجم العربية بأنها "الاسم الذي يطلق على حقوق وواجبات المواطن، وكلمة المواطن وفق المفهوم الغربي الذي اشتق منه، هو الفرد الذي ينتمي لدولة معينة، ويقيم فيها بشكل معتاد ولو لم يولد بها كحالة اكتساب الجنسية. ويحدد الدستور والقوانين العلاقات بين المواطن والدولة وتشمل الحقوق والحريات والامتيازات التي يتمتع بها المواطن، وواجباته ومسؤولياته والتزاماته تجاه وطنه، وبالتالي يمكن القول إن المواطنة تعني الروابط القانونية والسياسية التي تجمع الفرد المواطن بوطنه"[8].

وفي معجم المجلس الأوربي حول مصطلحات التربية على المواطنة الديمقراطية الذي أنجزه كارين أوشي *Karen O'shea* نجد أن "المواطن بصفة عامة يطلق على شخص يعيش مع أشخاص آخرين في مجتمع معين"[9]. وفي دائرة المعارف البريطانية تعرف المواطنة(*Citizenship*) بأنها "علاقة بين فرد ودولة، يحددها قانون هذه الأخيرة، وما تشمله تلك العلاقة من واجبات وحقوق، وتخول للمواطن على وجه العموم حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"[10].

❖ دلالة السلوك المدني

ينطوي مفهوم السلوك المدني(*Comportement Civique*)، كمفهوم مركب، على حمولة سياسية وثقافية ترتبط بتاريخية تطور المجتمعات وبنوعية القيم المواكبة لذلك التطور، وهو ما يُفسر الارتباط الوثيق بين مفهوم السلوك المدني ومفاهيم أخرى كالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وإذا كان مفهوم "السلوك" يحيل على الوجه الفردي للممارسة الاجتماعية، فإن لفظ "المدني" يدل على التمدُّن والتحضُّر، أي على مظهر من مظاهر ارتقاء وتقدم المجتمع البشري.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن نتصور السلوك المدني إلا في إطار منظومة أخلاقية محددة ووفق معايير قانونية معينة، وهو ما يضفي على مفهوم السلوك المدني مجموعة من الأبعاد منها "البعد الأخلاقي (القيم، التمثلات، التربية...) والبعد الاجتماعي(السلوكيات السائدة في الحياة اليومية) والبعد القانوني (القوانين المنظمة لعلاقة الحقوق والواجبات)، تم البعد التربوي (السلوك المدني منتوج لعملية بنائية مستمرة تتطلب تدخل التنشئة)"[11].

وقد جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في الندوة الوطنية الأولى للمجلس الأعلى للتعليم هذا الربط الوثيق بين المواطنة والسلوك المدني، حيث اعتبرت الرسالة أن "السلوك المدني بالأساس، منظومة قيمية– أخلاقية متكاملة، لا تقبل التجزيء، وتتخذ مسارين متوازيين ومتوازنين:

- مسار التشبع بقيم المواطنة الكاملة وإشاعتها، من حيث أنها تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية، والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية.
- ومسار التصدي الحازم للسلوكيات اللامدنية، بمختلف أشكالها، عبر محاربة مظاهر العنف والغش والرشوة وسوء المعاملة، وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية، التي يكون وقعها أكثر خطورة حين تتسرب إلى المؤسسات التعليمية"[12].

كما جاء في نفس الرسالة أن "الغاية المثلى من تنمية السلوك المدني هي تكوين المواطن المتشبث بالثوابت الدينية والوطنية لبلاده. في احترام تام لرموزها وقيمها الحضارية المنفتحة، المتمسك بهويته بشتى روافدها، المعتز بانتمائه لأمته، المدرك لحقوقه وواجباته"[13]. وتستهدف هذه الغاية أيضا، كما ورد في الرسالة، "تربية المواطن على التحلي بفضيلة الاجتهاد المثمر، وتعريفه بالتزاماته الوطنية وبمسؤولياته تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، وعلى التشبع بقيم التسامح والتضامن والتعايش ليساهم في الحياة الديمقراطية لوطنه، بثقة وتفاؤل، في اعتماد على الذات وتشبع بروح المبادرة. وتندرج هذه الأهداف مجتمعة في إطار خيار المغرب الثابت في ترسيخ مغرب المواطنة المسؤولة والديمقراطية والتضامن، وتكريس دولة الحق والقانون، في انفتاح على القيم الكونية"[14].

2. المدرسة ومطلب التربية على قيم المواطنة والسلوك المدني

تعد المدرسة فضاء لنشر وتعميم قيم المواطنة والسلوك المدني عبر نقلها إلى المتعلمين، ومن تم "الإسهام في ترسيخها كالتزام واقتناع، ثم كممارسة يومية تنعكس بشكل مباشر وتلقائي في سلوكات ومعاملات الأفراد والمؤسسات"[15]. وبالرجوع إلى الدستور المغربي الجديد نجده قد خص قيم المواطنة بمجموعة من المقتضيات استحضرت "إقامة التوازن التام بين الحقوق والواجبات انطلاقا من كون المواطنة الكاملة لا تقبل التجزيء، إذ تقوم على التمتع بالحقوق الأساسية والالتزام الفعلي بالواجبات الفردية والجماعية"[16]. وترتكز هذه المواطنة على جملة من القيم الأساسية تتمثل في الحرية والمساواة والعدل والمشاركة والتضامن والتسامح والتفاهم والانفتاح والحوار.

إن ترسيخ هذه القيم وأجرأتها يقتضي خلق شروط ممارسة المواطنة الكاملة والعمل على النهوض بالسلوك المدني للأفراد، وهي مسؤولية مشتركة تتولاها المدرسة – بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية –، إلى جانب الأسرة ووسائل الإعلام وكذا مؤسسات وهيأت المجتمع المدني، ف"المواطنة ليست لها قيمة إلا عندما يتم بناؤها عبر أفعال، وأنشطة مختلفة ومتعددة، من بينها الفعل التربوي، حيث تنتظم حولها ممارسات وطرق وطقوس تربوية ترسخها في الأذهان والوجدان"[17].

ويتأكد دور المؤسسة التعليمية في ترسيخ قيم المواطنة في وجدان وسلوك المتعلمات والمتعلمين من خلال استحضار وظائفها المتعارف عليها، المتمثلة في التعليم والتعلُّم والتكوين والتأهيل، خاصة في التربية والتنشئة الاجتماعية، كوظيفة تجعل مسؤولية المؤسسة التعليمية مركزية ودورها راهنيا وحاسما في تحقيق هذا الرهان. هكذا، فإن رهان النظام التربوي يتجلى في تكوين تلميذ "مُواطن يُدرك حقوقه، ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن. من هنا تتضح المهام الجسيمة الملقاة على النظام التربوي لكي يجعل تلك القيم تستوطن في شخصية النشئ"[18].

وإذا سلمنا بدور المدرسة في نقل وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني لدى المتعلمات والمتعلمين، فكيف يمكن أجرأتها وتنزيلها؟

تعد المناهج التربوية والبرامج الدراسية والطرائق البيداغوجية الحديثة آلية من آليات تنزيل وأجرأة قيم المواطنة والسلوك المدني لدى الناشئة، بل إنها تشكل "فلسفة وغايات، وتوجهات النظام التربوي التي يتم تجسيدها في برامج دراسية ومضامين معرفية، وتعلمات، وتكوينات، وطرائق

بيداغوجية، وفي أدوات ديداكتيكية من كتب مدرسية ووسائط تعليمية، وهي بذلك تفتح إمكانات واسعة لترسيخ القيم والتربية على السلوك وفقها"[19].

تمثل الحياة المدرسية كذلك، فضاء خصبا للتربية على المواطنة والتشبع بقيمها. ومن هنا، لا ينبغي أن تقتصر التربية على المواطنة على المناهج والبرامج الدراسية فقط، بل يجب أن تمتد إلى كل الفضاءات التربوية، داخل الفصول الدراسية وخارجها (انفتاح المدرسة على المحيط السوسيوثقافي)، وذلك عبر الأنشطة الثقافية الموازية في مختلف النوادي (المسرح، الشعر، الرياضة، البيئة...)، ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها "مثالا حيا لسلوك المواطن المسؤول، ونموذجا لاحترام النظام والقانون، وتجسيدا للممارسة الديمقراطية، وفضاء لتنمية الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية"[20]. فضلا عن ذلك، يعد التكوين المستمر للأطر التربوية حاسما في تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة وترسيخها كممارسة، وهو ما من شأنه أن يُساهم في نقل هذه القيم إلى الناشئة عن طريق القدوة. كما يتعين أيضا تعبئة وتأهيل المحيط الاجتماعي والمدني للمؤسسة التعليمية عبر إشراك مؤسسات وهيأت المجتمع المدني النشيطة في مجال التربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان.

3. صعوبات وتحديات تحقيق مطلب المدرسة المواطنة

إن نجاح المؤسسة التعليمية في تربية التلميذ – المواطن على قيم المواطنة والسلوك المدني رهين بتضافر الجهود، وانخراط مختلف الفاعلين والشركاء – وليس المدرسة وحدها– في تحقيق هذا الرهان، وفي مقدمتهم الأسرة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، بل والتلميذ نفسه. كما يتطلب الأمر تجاوز بعض الصعوبات والتحديات التي تعيق تحقيق هذا المطلب. في هذا السياق أكد فيليب بيرنو *Phillipe Perrenoud* أن "التربية على المواطنة لا تختزل في حصة زمنية، بل إن تكوين المواطن في المدرسة يكمن في قلب المعارف"[21]، كما يقر بضرورة "خلق وضعيات تيسر تعلما حقيقيا، وتكسب وعيا، وتبني قيما وهوية أخلاقية ومدنية"[22].

إن ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني يقتضي إدراك المتعلم للحقوق التي يتمتع بها وللواجبات التي ينبغي الالتزام بها، أي تكريس لدى المتعلم ثقافة الحق والواجب. وهذا يتطلب توظيف الطرائق البيداغوجية الملاءمة والفعالة التي تحترم المتعلم وتستجيب لتطلعاته، وكذا "تعويده على التساؤل والمناقشة، وذلك لكون تبادل الرأي والإنصات إلى الآخر يعتبر جسرا لترسيخ قيم الديمقراطية في حياة المتعلم وسلوكه، من حيث كونه مواطنا للمستقبل"[23].

علاوة على ذلك، لابد أن تكون هناك إرادة سياسية – المتمثلة في الوزارة الوصية على قطاع التربية والتعليم– ذات مشروع بيداغوجي وقيمي واضح يستجيب لتطلعات المتعلمين– المواطنين في شتى المجالات، مشروع يجيب عن سؤال التلميذ/ المواطن الذي نريده، وهو ما عبّر عنه فيليب ميريو *Phillipe Merieu* بوضوح قائلا: "إن صلاحية أي نموذج تربوي أو بيداغوجي يقوم على ثلاثة عناصر مترابطة، بدءا بصلاحية المشروع الأخلاقي الذي تستوحي منه (ما نريد أن يكونه المتعلم)، ثم تطابقه ثانيا، أو على الأقل، عدم تناقضه مع إنجازات العلوم الإنسانية، وثالث هذه العناصر خصوبة طريقة هذا المشروع الأخلاقي (ما توفره لكي يتغير المتعلم وفق ما نريده)"[24].

على سبيل الختم

يبدو مما تقدم، أن المدرسة المغربية مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، للحسم في طبيعة مهمتها التربوية، خصوصاً في ظل التحولات القيمية العميقة التي يشهدها المجتمع والتي صارت تهدد سلامته واستقراره. إن المدرسة، بوصفها مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، معنية بالانخراط الجاد والفعال في تكوين تلميذ- مُواطن من خلال تربيته على قيم المواطنة والسلوك المدني، واع بحقوقه وواجباته، ومتشبع بالقيم الإنسانية والكونية المشتركة؛ قيم الحرية والمساواة والحق والواجب والكرامة والتسامح والعدل والإنصاف وغيرها.

غير أن تحقيق هذا الرهان رهين، كما بينا سلفا، بتجديد الممارسة التربوية على مستوى البرامج الدراسية والمناهج التربوية وكذا الطرائق البيداغوجية، فالأمر يستدعي كما يقول فيليب ميريو "خلق شروط التعلُّم" تسمح بتنزيل هذه القيم إلى مستوى الممارسة اليومية في سلوكات المتعلمات والمتعلمين داخل الفصول الدراسية وخارجها، لا بوصفها شعارات. كما يقتضي أيضا تضافر جهود عدة أطراف مثل مؤسسات المجتمع المدني ذات الوظائف التربوية والثقافية والتأطيرية، إلى جانب الأسرة والإعلام وليس المدرسة وحدها.

وفي الأخير، أشير أن رهان التربية على المواطنة والسلوك المدني يعد دعوة حقيقية إلى إعادة الاعتبار للتربية ذاتها، كمسؤولية مجتمعية مشتركة لمواجهة كل أشكال العنف والسلوكات السلبية/ اللامدنية التي تهدد كيان المجتمع واستقراره.

الهوامش:

[1] https://www.lexilogos.com/declaration/droits_homme_1793.htm

[2] فيلسوف إنجليزي (1632-1704)، يعد من أبرز فلاسفة العقد الاجتماعي ومن أبرز فلاسفة الأنوار، ويعتبر من مؤسسي المدرسة التجريبية. عُرف كذلك بدفاعه عن التسامح وحرية الضمير والاعتقاد.

[3] فيلسوف فرنسي، ولد في جنيف بسويسرا سنة 1712 وتوفي بفرنسا سنة 1778، يعد من فلاسفة العقد الاجتماعي. من أهم أعماله "العقد الاجتماعي"، "في أصل التفاوت بين الناس" وكتابه عن التربية الموسوم ب "إميل أو في التربية".

[4] فيلسوف فرنسي (1689-1755)، اشتهر بدعوته لمبدأ فصل السلط (السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية)

[5] مونتسكيو، **روح القوانين**، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، المجلد الأول، الجزء الأول، مصر (1953)، ص، 6.

[6] عبد الوهاب صديقي، المدرسة المغربية وقيم المواطنة والسلوك المدني، مجلة علوم التربية، العدد 48، يوليوز 2011، ص،66.

[7] ابن منظور، لسان العرب، مادة: وطن.

[8] عبد الإله مرتبط والحبيب استاتي، المدرسة المغربية ومطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني: التجليات والتحديات، دفاتر التربية والتكوين، ملف **المدرسة المغربية والتربية على القيم في مجتمع قيد التحول**، العدد 5، شتنبر، 2011، ص، 32.

[9] Karen O'shea, Glossaire des termes de l'éducation à la citoyenneté démocrtique, Conseil de l'Europe : http://www.edchreturkey-eu.coe.int/Source/Resources/Pack/GlossaryEDC_FR.pdf

[10] علي خليفة الكواري، **دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**، سلسلة كتب المستقبل العربي حول الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، العدد 30، بيروت 2004، ص،93.

[11] عبد الإله مرتبط والحبيب استاتي، المدرسة المغربية ومطلب ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني: التجليات والتحديات، مرجع سابق، ص، 33.

[12] من نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني"، الرباط، 23 ماي 2007.

[13] نفس المرجع.

[14] نفس المرجع.

[15] عمر الازمي الادريسي، قيم المواطنة بين مقتضيات الدستور ورهانات مدرسة المستقبل، دفاتر التربية والتكوين، ملف **المدرسة المغربية والتربية على القيم في مجتمع قيد التحول**، العدد 5، شتنبر، 2011، ص، 19.

[16] مقتطف من نص الرسالة السامية التي وجهها جلالة الملك إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول "**المدرسة والسلوك المدني**"، الرباط، 23 ماي 2007.

[17] رحمة بورقية، الحس المدني والقيم والتربية، مداخلة في إطار الندوة الوطنية حول "**المدرسة والسلوك المدني**" المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط، أشغال الندوة، ص، 38.

[18] نفس المرجع، ص، 33.

[19] أشغال الندوة الوطنية حول"**المدرسة والسلوك المدني**" المنظمة من طرف المجلس الأعلى للتعليم يومي 23-24 ماي 2007 بالرباط، ص، 133.

[20] من نص الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في الندوة الوطنية حول "المدرسة والسلوك المدني"، الرباط، 23 ماي 2007.

[21] Pillipe Perrenoud, ***Dix nouvelles compétences pour enseigner***, 3éme édition, ESF éditeur, Paris,2003,P.136.

[22] Ibid, P.136.

[23] لحسن بوتكلاي، **التربية على المواطنة من نقل المعارف إلى بناء الكفايات**، مجلة عالم المعرفة، العدد 15، 2004، ص،331.

[24] Pillipe Merieu, ***Apprendre…oui, maiss comment***, 18éme édition, ESF éditeur, Paris,2002, P.155.